http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1976) السنة الثامنة - الأربعاء (1) كانون الأول 2010

بالعربي الصريح

رسائل مجالس المحافظات المقلقة

علي عبد السادة

هذه رسالة "مخيفة" تقترفها الحكومات المحلية في البلاد، فعلتها المتوالية تعكس فصاما مع وجهة بناء الدولة الحديثة: ضيق صدر بالحريات العامة وتدرج "ناعم" لتقليص ساحتها.

هل يتناسى السياسيون والمسؤولون في مجالس المحافظات ما جنته النظم الواحدية في العالم.. لم تمض سوى سبعة اعوام على نهاية تجربة صدام المريرة حتى نقول انهم اهملوا، او تجاوزا، خلاصتها ودروسها.

لكن وجهة "شاذة" تمر بمنع الموسيقى وحظر السير ومحاولة السيطرة على وسائل الانتاج الثقافي، واخيرا غلق نوادي الترفيه، لا يمكن معها – الوجهة – الاعتقاد بان نخب الاسلام السياسي المنخرطة في الحكومة، لم تكن تعارض صدام لدكتاتوريته، بل للخلاف الايديولوجي.

ما يخشاه دعاة الدولة المدنية ان يحسب الوقوف الى جانب قوى تتصدر واجهة السلطة في المحافظات، ولها في هذه الصدارة بصمة امن ومحاربة قاعدة وحماية العملية السياسية من عودتها الى مربع البعث، ان يحسب صكا على بياض لكل توجهاتها.

الخطأ الذي ترتكبه هذه القوى انها تعجز بين الحين والآخر عن حماية اطارها العامل في السلطة او التشريع من عقيدة وافكار مكوناتها واحزابها. الحكومة، باحزاب الاسلام السياسي بمختلف الوانها، لا تدير شؤون انصارها وموالية، وحسب. كنا، حين علقنا آمال الدولة العصرية، على حكومة تدير شؤون الجميع من دون تمييز.

اشكال خنق الحريات العامة، والتي تعارض بنود الدستور وتكشف، من جديد هلامية الطريقة التي يُفسر بها، تمنح الرأي العام وناشطين مدنيين فرصة التأمل في مخاطر محتملة:

■

هذه فرصة لمعاينة مخاوف من قبيل ان تكون اشكال تضييق الحريات بداية سلبية لضرب الدستور من الخلف. وسيكون ذلك كافيا لتعميق فجوات الثقة بين الفرقاء من جهة، وجمهور عريض من دعاة المدنية والحفاظ على الحريات العامة من جهة اخرى.

وما من مجال، اليوم، للتراجع خطوات نحو الوراء. فنوري المالكي، حين اعلن باقتضاب برنامجه الحكومي، تعهد بتصحيح الاخطاء، وهنا نقع على عاتق تحالفه السياسي مهمة الحفاظ على مشروع العراقيين في الدولة الحديثة، حيث لا يمكن صهر التنوع وقتله بقرارات تفترض، خطأً، ان العراقيين يتحركون في هذه البلاد بعقل جمعي واحد.

كل الناشطين المدنيين، ومعهم ايضا جمهور من المتدينين، ينتظرون من الرئيس المكلف اثباتا ملموسا على نيته المؤطرة للبرنامج الحكومي في بناء دولة حديثة، وان يوقف مسلسل خنق الحريات العامة. سيكون هذا اشارة اطمئنان تعزز مناخات الثقة بين عموم العراقيين تجاه الحكومة الجديدة. وتصحيح الاخطاء بالنسبة للمالكي لن يكون كذلك لو استهل مشروعه التنفيذي قبل بدايته الرسمية بتجاهل النكوص الذي ترتكبه قوى متحالفه ومؤيدة له داخل مجالس المحافظات عن دولة الديمقراطية ومبدأ الحفاظ على الحريات، عن "دولة القانون".

■

تُصور بعض اوساط الرأي العام اي حملة او دعوة لحماية الحريات على انها دعوة لشيوع الفساد والظواهر الشاذة. وتذهب السذاجة لدى البعض بالقول ان معارضة منع الموسيقى وغلق نوادي الترفيه لا تخرج الا من "اصوات خارجة عن المبادئ"، ولهذا الطرح الغريب والمستهجن انصار ومروجون.

وهذه طريقة "شاذة" في دخول السجالات الفكرية، خصوصا تلك التي تتعلق بالحريات العامة، لانها غالبا ما تنتهي بالفشل، وسرعان ما يكتشف جمهور حالم بدولة تضمن الحقوق وتحترم المواطنة خواء منظريها.

والحقيقة ان السؤال الذي على "الاخر" المختلف الاجابة عليه، هو لم تسلك احزاب دينية طريق الاقصاء والتهميش، في افتراض ان المجتمع العراقي اسلامي، لا ينتمي اليه آخرون؟.

■

بقي ان نذكر مجلس محافظة بغداد، وهيئة السياحة، والقوات الامنية التي جابت شوارع بغداد بالشمع الاحمر على ابواب النوادي الاجتماعية، انهم تجاهلوا، وربما تناسوا، ليس ان قرارهم يعد تدخلا سافرا بالحرية الشخصية، بل انه نسي ايضا ان الغالبية الساحقة من ملاك وشغيلة تلك النوادي هم من ابناء الديانة المسيحية، وبينما نطالبهم بالبقاء في "وطنهم" العراق ونتعهد بحمايتهم بعد مجزرة كنيسة النجاة، وتلتها، ومازالت، حوادث اغتيالات واستهدافات اجرامية، وبينما يفتح العالم، خصوصا في اوربا، ابواب مدنه لتوطينهم، نأتي عليهم اليوم لنقطع ارزاقهم ونحولهم الى عاطلين عن العمل. هذه سياسة حكيمة تدير البلاد وتعزز الامن الوطني!

■

الرأي العام يامل في إلا تغفل القوى الحاكمة في العراق عن ان اجندة طويلة للحساب مفتوحة معها، ولن يجعل شاردة "النكوص" عن مكتسب الحرية، ووارده ضرب الدستور، تمر دون صوت الرافضين والمدافعين عن المدنية في العراق.

عضو في العراقية: استثناء الرئاسات سيؤجج الخلافات داخل الكتل

نظام تنقيط لكل كتلة.. ومفاوضات الوزارة تنتظر الاتفاق على واحد منها

□ بغداد / اياس حسام الساموك

تضاربت الانباء الصحفية حول حسم الكتل السياسية لآلية النقاط خلال حوارات توزيع الحقائب الوزارية.

وقال عضو الكتلة الصدرية النائب عن التحالف الوطني نصار الربيعي ان المباحثات بين الكتل السياسية بشأن توزيع النقاط مازالت مستمرة وانها وصلت الى درجة متقدمة، لافتا الى ان مسألة رفع الرئاسات من نظام التنقيط او الابقاء عليها لا يعد مشكلة بين الفرقاء السياسية.

وزاد الربيعي في تصريح خص به المدى امس الثلاثاء "اذا استثنيت الرئاسات من النقاط، فأن التحالف الوطني سيبقى على حصته الا وهي النصف في التشكيل الوزاري بالنظر لما لديه من مقاعد داخل البرلمان"، نافيا في الوقت نفسه اي خلافات داخل الكتل الواحدة من جراء عدم احتساب نقاط الرئاسات، واصفا معيار النقاط بالمتغير ولا يمكن معه اعتماد معيار معين وان كان الحديث عن ٣،٥ نقطة للوزارة السيادية.

بيد ان القيادي في التحالف الكردستاني نجم الدين كريم اكد وفي حديث لـ"المدى" وجود توجه نحو الغاء مسألة النقاط في كلا من الرئاسات وتوزيع الوزارات.

واوضح كريم ان من المحتمل عدم تطبيق ما تم اعتماده في توزيع الوزارات خلال انتخابات ٢٠٠٥ ولا حتى آلية النقاط التي كثيرا ما تحدثت عنها وسائل الاعلام، منوها الى ان هنالك اكثر من معيار يمكن الاستناد إليه، فقد يكون وفق المعيار القومي، او نسبة عدد المقاعد لكل كتلة داخل البرلمان مع مراعاة بعض الاعتبارات كالقومية الكردية كونها القومية الثانية في العراق

من جانبها، أكدت عضو القائمة العراقية عالية نصيف لـ"المدى" ان هناك خلافات بشأن آلية النقاط في توزيع المناصب مابين الكتل السياسية، مبينا ان رأيا يقول بان النقاط وفق الاصوات في حين يذهب رأي اخر الى ان النقاط تحسب على المقاعد، الامر الذي انعكس سلبا على الحراك السياسي في البلد، سيما الكتلة المكلفة بتشكيل الوزارة، موضحة ان هنالك شبه اتفاق سياسي على استثناء المناصب الرئاسية من احتساب النقاط.

التحالف الوطني في اجتماع لبحث الية النقاط

واضافت نصيف ان مسألة عدم احتساب النقاط للمناصب الرئاسية قد يحول الخلاف من مابين الكتل، الى خلافات داخل الكتلة الواحدة، منوهة الى ان تجمع عراقيون حصل رئيسه اسامة النجيفي على رئاسة مجلس النواب سوف يزاحم بقية مكونات العراقية على المناصب الوزارية وهو امر غير منصف، لافتة الى ان بعض الاطراف السياسية لاسيما الكبيرة منا تبغي هذا المقترح لكي تحصل على اكبر حصة ممكنة من المناصب الوزارية.

وكان اعضاء في القائمة العراقية اشاروا الى وجود خلاف بشان معادلة النقاط التي ستعتمد لتوزيع وزارات الحكومة الجديدة،

وقال النائب عن العراقية كاظم الشمري في تصريحات صحفية ان التحالف الوطني يرى ان النقطة تساوي ٢،٦ مقعد بينما ترغب العراقية بان تكون النقطة تساوي ٢،٢ مقعد، نافيا ان تكون هنالك معادلة منطقية يمكن الاعتماد عليها لاحتساب تسعير المناصب الرئاسية، مبينا ان العراقية تفضل آلية النسب المئوية على معادلة النقاط، وتعتبرها منصفة وفي ضوء النسب تستطيع الكتل البرلمانية ان تعرف حجمها وتعلن عن رغباتها في الوزارات.

من جانبها كشفت نائبة عن التحالف الكردستاني عن مقترح تقدم به التحالف الكردستاني بعدم احتساب الرئاسات الثلاث بنقاط.

واشارت النائبة الا الطالباني ان التحالف الكردستاني طرح على الكتل الاخرى عدم احتساب الرئاسات الثلاث بنقاط وان اغلب الكتل السياسية وافقت على هذا الاقتراح، مبينة ان الكردستاني الان بانتظار التوافق النهائي والموافقة على آلية توزيع الحقائب.

عضو ائتلاف الكتل الكردستانية عادل برواري اشار وفي تصريح لـ"المدى" الى ان آلية النقاط هي آلية غير واضحة على السياسيين انفسهم، لافتا الى وجود ثلاثة مقترحات على حد علمه يجري الان الاتفاق على احدها نهاية الاسبوع الحالي.

في حين اشار النائب عن تحالف الوسط محمد اقبال في حديث لـ"المدى" الى ان التحالف الوطني كان قد تقدم بمقترح الى الكتل السياسية الاخرى يقضي بأن يكون مجموع النقاط ١٤٥ نقطة تقسم على ٣٢٥ وتكون النتيجة هي ٢،٢٧ للنقطة الواحدة على ان تكون حصلت الرئاسات الثلاث من النقاط ١٠ ونوابها ٥ نقاط في حين تبلغ حصة المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية ٨ نقاط.

واضاف اقبال ان القائمة العراقية اعترضت على هذا المقترح وقدمت مقترحاً اعترض عليه التحالف الوطني يقضي بعدم احتساب النقاط للمجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية، وان تكون رئاسة الوزراء ١٥ نقطة ورئاستا الجمهورية والبرلمان ست نقاط، مشددا على ان الكتل السياسية ستلجأ الى مقترح التحالف الوطني.

اما بشأن استثناء الرئاسات الثلاث من النقاط قال اقبال: ان هذا الامر كان قد اقترحه اياد السامرائي وكان من شأنه حل جميع الامور العالقة، مستدركا بالقول ان هذا الامر له مساوئ وهو ان تتنافس جميع الكتل بما فيها الصغيرة على المناصب، فضلا عن حدوث مشاكل داخل الكتلة الواحدة خصوصا العراقية، كونها قائمة كبيرة ولديها رموز عديدة كل منها يبغي الحصول على منصب.

وكان التحالف الكردستاني محما خليل كشف عن آلية جديدة لتوزيع الحقائب الوزارية حسب النقاط.

وقال نواب عن التحالف ان الآلية الجديدة تقضي احتساب حصص الكتل وفق المعادلة (عدد النواب ÷ عدد الوزارات × مقاعد الكتل) وبموجب هذه المعادلة يجب ان يتم الاتفاق على عدد الحقائب الوزارية قبل الشروع بعد النقاط وتوقع خليل ان يقدم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي حقائب وزارته خلال ٣٠ يوما الى مجلس النواب للمصادقة عليها.

وبينوا ان الدولة بحاجة الى تقليص عدد الوزارات،مع اعطاء صلاحيات الى الحكومات المحلية والاقاليم، منوها الى ان ٨٠٪ من الميزانية العامة تذهب الى الرئاسة والتشغيلية و٢٠٪ استثمارية.

واكد خليل رغبة التحالف الكردستاني بالحصول على وزارة الخارجية، واصفا الوزير هوشيار زيباري بانه من اعاد علاقات العراق مع العالم.

وكان المالكي قد اشار في مؤتمر صحفي الى جعل عدد الوزارات ٣٨ بدلا من ٣٧ إضافة الى استحداث منصب نائب ثالث لرئيس الوزراء،فيما دعا رئيس الجمهورية إلى استحداث منصب نائب ثالث له.

بينما اشار نواب في العراقية الى إن الكتل السياسية اتفقت على إعفاء الرئاسات الثلاث من آلية النقاط خلال توزيع الوزارات فضلا عن استحداث وزارات جديدة سيتم الإعلان عنها خلال الساعات القليلة المقبلة".

وكان مصدر سياسي مطلع على اجتماع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني مع الوفد الكردستاني المفاوض في أربيل أكد رفض الكرد آلية توزيع الحقائب الوزارية بين الكتل، بحسب مقترح التحالف الوطني باحتساب نقاط الرئاسات الثلاث، لأنه يحوي "غبنا بحق بعض الكتل".

ومازالت المفاضلة بين الوزارات الخدمية والسيادية محط جدل بين الكتل، إذ أن الوزارات السيادية تعكس الثقل السياسي للكتل فيما اختيار الوزارات الخدمية يتيح لها الحصول على وزارات أكثر كما أنها أكثر صلة بتلبية الخدمات الضرورية للمواطنين، الأمر الذي يعزز من الرصيد الجماهيري للأحزاب التي تتولى تلك الوزارات في حال نجاحها في تقديم الخدمات.

كما أن الجدل مازال قائما حول احتساب المناصب السيادية كنائبي رئيس الوزراء، وتأثير ذلك على تقليل نقاط الكتل في الحصول على وزارات أخرى. إضافة إلى أن عددا من النواب طالبوا بتقليص عدد الوزارات في الحكومة العراقية المرتقبة.

نائب صدري: نطالب بسيادية وثلاث خدميات

مصادر: المالكي دعا العراقية إلى حسم خلافاتها بشأن السيادية

□ متابعة / المدى

كشف مصدر مطلع آن رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي قد ابلغ العراقية بضرورة حل خلافاتهم الداخلية بشأن منصب نائب رئيس الجمهورية خلال يومين.

ويأتي ذلك في وقت يؤكد فيه نواب من العراقية ان لا خلافات بين مكوناتها، مشيرين الى ان هناك وجهات نظر متباينة حول ترشيح عدد من الاسماء لمناصب سيادية.

ونقلت وكالة انباء النخيل الاخبارية امس الثلاثاء عن المصدر قوله ان زعيم قائمة تجديد طارق الهاشمي المنافس مع رئيس كتلة الحوار الوطني صالح المطلك على المنصب قد ابلغ المالكي ان الخلافات داخل العراقية ستحل خلال اليومين المقبلين وسيتم اختيار احدهما لتولي هذا المنصب.

من جهة اخرى كشف المصدر ذاته ان التحالف الوطني بدأ يسمي مرشحي الوزارات التي يرغب تسلمها بالرغم من استمراره بالتفاوض مع الكتلَ البرلمانية.

على صعيد اخر، اكد النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، إن تحالفه سيحصل على ٢٠- ٢٥ وزارة في التشكيلة الحكومية المقبلة، معتبرا أن فترة الـ ١٥ يوما التي حددها المكلف نوري المالكي كافية لتشكيل حكومته الجديدة.

وأوضح البياتي خلال تصريح صحفي أن رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي قادر على تشكيل الحكومة خلال المدة التي حددها وهي ١٥ يوما، والتحالف ستكون من نصيبه ٢٠- ٢٥ وزارة في الحكومة المقبلة.

وكان المالكي قال قبل يومين إن الكتل السياسية قدمت ثلاثة مرشحين لكل وزارة، مرجحا اعلان تشكيلته الوزارية في النصف الاول من شهر كانون الاول ديسمبر المقبل.

ودخلت العملية السياسية مرحلة جديدة، بعد أن توصلت الكتل السياسية إلى اتفاق تمخض عنه انتخاب مجلس النواب مرشح ائتلاف العراقية اسامة النجفي رئيسا للمجلس، والقيادي في التيار الصدري قصي السهيل نائبا اول لرئيس البرلمان وعضو ائتلاف الكتل الكردستانية عارف طيفور نائبا ثانيا، فيما تم انتخاب جلال طالباني لرئاسة الجمهورية في دورة ثانية، وكلف بدوره نوري المالكي بتشكيل الحكومة الجديدة بشكل رسمي.

في سياق اخر، نفى البياتي، الأنباء التي تحدثت عن اختيار تحالفه للشخصيات التي ستتولى الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية في الدورة الحكومية المقبلة.

واكد البياتي في تصريح لوكالة (الان) "امس الثلاثاء، ان ما تم تسريبه من أنباء عن اختيار التحالف الوطني للشخصيات التي ستتقلد الوزارات والمناصب الحكومية ضمن استحقاقه "عارية عن الصحة"، مضيفا "مازلنا نتناقش ونتحاور مع بقية الكتل على استحقاقنا الانتخابي في الحكومة المقبلة".

وفي شأن اخر، قال الأمين العام لكتلة الأحرار المنضوية ضمن التحالف الوطني أمير الكناني إن كتلته طلبت ان تكون احدى الوزارات السيادية من حصتها، فضلا عن وزارات خدمية ووزارة دولة.

واوضح الكناني ان "التيار الصدري لم يحدد وزراءه للحكومة الجديدة الى الآن وسنقدمهم بعد ان تتحدد حصتنا من الوزارات"، مبينا ان كتلته "طلبت ان تكون احدى الوزارات السيادية من حصة التيار الصدري فضلا عن وزارات خدمية ووزارة دولة".

واشار الى أن "وجود شخصية لملء وزارة بعينها لم تحدد بعد بإعتبار ان الحصة هي التي ستحدد الوزير الذي سنرشحه"، وتابع "فعلى سبيل المثال اذا ما تسلمنا وزارة الصحة فأننا نحتاج ان يكون مرشحنا طبيباً واذا كانت وزارة العدل من حصتنا فاننا نحتاج ان يكون مرشحنا شخصاً ملماً بالقانون".

المعلمون: نريد وزيرا للتربية "يحترم" النقابات المهنية

بغداد / سها الشيخلي

اكد نقيب المعلمين الدكتور محسن نصيف جاسم ان النقابة طالبت بتغيير سياسة وزارة التربية الحالية، وقدمت رسالة خطية الى رئيس الوزراء نوري المالكي تضمنت محورين، الاول: احترام صوت المعلم العراقي عن طريق احترام النقابة كونها تمثل جميع المعلمين في العراق، وطالبنا ان لا تكون وزارة التربية حقل تجارب لارضاء رغبات الكتل والاحزاب السياسية وان تكون كل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي مستقلتين بعيدتين عن الحزبية الضيقة، وان يكون وزير التربية من رحم الوزارة، مهنيا يمتلك خبرة في ادارة هذه الوزارة، وان يكون للنقابة صوت ورأي في اختيار الوزير.

فيما اشار المطلب الثاني وكان موجها للمرجعيات السياسية والشعبية والدينية الى ان يلحوا على رئيس الوزراء في هذا المطلب، وان يناصروا قضيتنا كونها نابعة من حرصنا على مستوى التربية في البلد.

وعن المواصفات التي تراها النقابة ضرورية لاختيار الوزير الجديد اوضح الدكتور جاسم: نتمنى على وزير التربية القادم ان يكون ممتلكا لستراتيجية واضحة في ادارة دفة العمل في هذه الوزارة المهمة، كوزارة غير مرهونة بشخص الوزير أي ان تنسب الوزارة الى الوزير، فالتجربة التي عشناها كانت ثقيلة ما شكلت مشكلة لنا ضمن (٤٢) مدير عام في الوزارة هناك (٣٢) مدير عام هم من كتلة الوزير نفسها وهذا بحد ذاته مشكلة كبيرة.

وعن سؤالنا كيف تعاملت وزارة التربية مع النقابة اكد الدكتور جاسم ان علاقة النقابة كانت في مفاصل الوزارة جيدة ما عدا التعامل مع النقابة المنتخبة شرعاً.

لحد الان الهيئة الادارية المركزية غير متفرغة للعمل ذلك لان الوزير رفض التوقيع على كتاب تفرغها ضارباً عرض الحائط التعليمات والقوانين ومتحدياً مؤسسات الدولة العراقية وعندما قدمنا له كتاباً رسمياً للتفرغ قال بالحرف الواحد (انتظروا الوزير القادم فهو الذي سيوقع لكم هذا الكتاب)، وسوف نقيم عليه دعوى في القضاء الاداري، ومهما يكن الاجراء نحن نطالب به، المشكلة في العراق ان الوزير يتحدث باسم الوزارة وليس العكس.